الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General

4 March 2004

Arabic

Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودهري ..... (بنغلاديش)

ثم: السيدة زوسوفيش (نائبة الرئيس) ..... (كرواتيا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

البند ٩٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-56695 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/58/3 (Part I)، A/58/210، A/58/204، A/58/337، A/58/362، A/C.2/58/5، A/C.2/58/6)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/58/3 (Part I)، A/58/170، A/58/303، A/58/304، A/C.2/58/4)

١ - السيد أوكامبو (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): لفت انتباه أعضاء الوفود إلى التقريرين A/58/210 و A/58/170 المقدمين في إطار البندين ٩٥ و ٩٤ (د) من جدول الأعمال، ثم قال إن مؤتمر قمة جوهانسبرغ كان موضع ترحيب باعتباره وثبة كبيرة إلى الأمام في ميدان التنمية المستدامة. وثمة عناصر أربعة توحي بالأمل في المستقبل. وأولها، أن وضع أهداف محددة، فضلا عما يزيد عن ٢٥ مقْصداً، في خطة تنفيذ جوهانسبرغ يهيئ ظروفا مواتية لتحقيق نتائج ملموسة. وثانيها، أن هذه الخطة تؤيد الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي، ولا سيما أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية، التي تعد بمثابة الأهداف النهائية للتنمية المستدامة. ومن ثم، فقد كان هناك إمعان في إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الأهداف المتصلة بالبيئة. والخطة قد استندت إلى التعهدات المعلنة في مؤتمر قمة الألفية، وفي المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة بالدوحة، ومؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية. وثالثها، أن الخطة تشير إلى العقبات التي تعترض سبيل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة في إطار العولمة، ولا يمكن التغلب على هذه العقبات إلا من خلال استراتيجية متعددة الأطراف. وثمة دور في غاية الأهمية، في هذا الصدد، للقطاع الخاص، والخطة لا تتولى تشجيعه في هذا المنحى وحده، بل إنها تشدد على ضرورة الشفافية في المؤسسات، وكذلك على تحسين إدارة الشؤون على الصعيدين الوطني والدولي، مما يشكل شروطا أساسية للاضطلاع بعولمة منصفة وتنمية مستدامة. ورابعها، أن ثمة شراكات، تقوم على الحلول، قد أعطت معنى جديدا لمرحلة التنفيذ التي شرع فيها مؤتمر القمة، فهذه الشراكات تجعل من التنمية المستدامة واجبا بالنسبة للكافة.

٢ - ومؤتمر القمة قد أدى إلى تهيئة مجموعة كاملة من التعهدات والأفكار. وحتى الآن، يلاحظ أن إجراءات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص تبعث على غاية التشجيع، بصورة عامة، والجميع مصممون على بلوغ نتائج محددة. وفي شهر نيسان/أبريل الماضي، قررت لجنة التنمية المستدامة أن تنظِّم أعمالها في المستقبل على شكل دورات تنفيذية تمتد كل منها سنتين. ووضعت اللجنة أيضا تدابير لتمكين المجموعات الرئيسية وللمجتمع المدني من المشاركة في التنفيذ على نحو أكثر يسرا. وعلاوة على ذلك، فإنها قد طالبت اللجان الإقليمية بعقد اجتماعات مكرسة للتنفيذ على الصعيد الإقليمي، وسوف تسهم نتائج هذه الاجتماعات في بحث موضوع التنفيذ على الصعيد العالمي. وهناك تشديد على تنفيذ النصوص المنبثقة عن مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وذلك في برامج عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)،

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وكيانات أخرى أيضا. واللجنة الرفيعة المستوى المعنية ببرامج مجلس رؤساء الأمانات تقوم بوضع اقتراحات بشأن التنسيق المستقبلي فيما بين المؤسسات في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وسوف تُصاغ هذه الاقتراحات على نحو نهائي في دورة المجلس القادمة. والحكومات والمجموعات الرئيسية قد قامت، من جانبها، بتنظيم بعض من المبادرات والمناسبات الدولية. وقد قُطعت مراحل محددة في مجال وضع البرامج التي تتناول طرق الاستهلاك والإنتاج على نحو مستدام، والتي ستمتد في مجموعها لفترة عقد كامل، وخاصة في إطار بداية عملية مراكش. وموقع لجنة التنمية المستدامة على الشبكة العالمية ''وب'' يضم الآن ما يقرب من ٢٣٠ شراكة و ٣٥ عملية ترمي إلى إنشاء شراكات جديدة. وقد أعلن الشركاء الرئيسيون أن زهاء ٢٥٢ مليون دولار قد أعلن الالتزام بها من أجل الأنشطة المتصلة بالشراكات. وثمة تباحث أو تفاوض اليوم بشأن ١٢٠ مليون دولار إضافية لدى المانحين المحتملين. وهذه المناسبات تتضمن قدرا كافيا من الإمارات المشجعة، وإن كان لا يجوز لها أن تحجب الصعوبات المتصلة بالجوانب الأخرى، وخاصة وسائل التنفيذ.

٣ - وفشل مفاوضات كانكون يمثل لطمة قوية لأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وقرابة الثلثين من الفقراء تعيش في المناطق الريفية بالبلدان النامية، وتعتمد على الزراعة من أجل البقاء. وعدم تمكين هؤلاء السكان من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو من شأنه أن يحرمهم من احتمال كسر حلقة الفقر المفرغة. ولا مفر، إذن، من مواصلة مفاوضات الدوحة في أقرب وقت ممكن. والتجارة تشكل أيضا مصدرا هاما لنقل التكنولوجيا. ومن الجدير بنظام المبادلات المتعددة الأطراف أن يزيد من التشجيع على الوصول التفضيلي لتقنيات نظيفة تتسم باحترام البيئة. والتعهدات المالية، التي أعلنت في مونتيري، حرِيّة بالمراعاة، كما أنه ينبغي تخصيص مزيد من الموارد من أجل خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٤ - ومن شأن المؤتمر الدولي المكرس لدراسة تنفيذ برنامج عمل بربادوس أن يكون أيضا فرصة لإعطاء زخم لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمية. وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تتعاون على نحو بالغ الوثاقة مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة فيما يتصل بوضع تقارير تقييم وطنية، وتنظيم اجتماعات إقليمية، حيث شاركت بنشاط في هذه الاجتماعات أقاليم لم تحصل بعد على استقلالها السياسي، إلى جانب المجتمع المدني. وكانت ثمة مساعدة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الكومنولث في وضع تقارير وطنية للتقييم بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وبغية كفالة التنسيق على أفضل وجه ممكن بين المؤسسات والمنظمات في ميدان الإعداد للاجتماع الدولي، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتشكيل فرقة عمل مشتركة بين المؤسسات تتألف من المنسقين المعنيين بالدول الجزرية الصغيرة النامية لدى كافة مؤسسات الأمم المتحدة. ودور الإدارة واللجان الإقليمية في متابعة الأنشطة الموضوعية المضطلع بها في إطار تنفيذ برنامج عمل بربادوس سيكتمل دائما بذلك الدور السياسي الذي يقوم به مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥ - وينبغي التطلع إلى أن تصبح جميع المناسبات القادمة بمثابة فرصة لقيام المجتمع الدولي بتجديد تعهداته إزاء التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والحالة الجغرافية الخاصة، التي تتميز بها هذه الدول، تجعلها أكثر انجراحية من غيرها أمام المخاطر التي تفرضها التنمية بصيغتها القائمة في الوقت الراهن. والبعض من هذه الدول قد يصل به الأمر إلى الاختفاء من الوجود، وذلك إذا لم يكن هناك تقدم في مجال تغيرات المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر الذي قد يترتب

عليها. وبالنسبة لهذه البلدان، لا تشكل التنمية المستدامة مجرد اسم مرادف للتقدم، بل إنها تشكل أيضا وبصفة خاصة مرادفا للبقاء.

٦ - السيد كيازي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (اليونسكو): تحدث في إطار البند ٩٦ من جدول الأعمال، فأشار إلى أنه قد سبق أن تحقق توافق عام في الآراء في أعقاب مؤتمر قمة ريو في عام ١٩٩٢، وقد تعزز توافق الآراء هذا في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، وذلك فيما يتصل بالدور الأساسي للتعليم في ميدان التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، قررت الجمعية العامة أن تعلن أن فترة السنوات العشر، التي تبدأ في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تشكل عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وأن تسمّى اليونسكو لتكون بمثابة الجهاز المسؤول عن الترويج للعقد. واليونسكو مكلفة، بالتالي، بوضع برنامج عمل يحظى بتطبيق دولي، وذلك بالتشاور مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المختصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى، وفي سياق الاعتماد على شتى المبادرات الدولية القائمة في هذا الصدد، وخاصة إطار عمل داكار، الذي اعتُمد في المحفل العالمي المعني بالتمويل في عام ٢٠٠٠، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، الذي بدأ في هذا العام، ومن شأن برنامج التطبيق هذا أن يكون في صالح الهدف الأساسي للعقد، الذي يتألف من حشد الحكومات ومساعدتها في تشجيع التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال إدراج هذا الهدف فيما لدى كل من الحكومات من استراتيجيات وخطط للعمل في مضمار التعليم، بالمستوى المناسب.

٧ - والتعليم ليس مجرد غاية في حد ذاته، بل إنه يشكل أيضا حافزا كبيرا على الاضطلاع بالتغيير من أجل التنمية المستدامة. والأمر يتعلق، في هذا الصدد، بفكرة واسعة النطاق للتعليم، مع شمول الطابع الجامع لعدة اختصاصات والمتعلق بالتعليم للمعارف والكفاءات التي تضمن تهيئة مستقبل مستدام، وتتطلب تغيير القيم والتصرفات وأساليب الحياة. والمقصود بالتالي، في هذا المقام، إعادة هيكلة النظم السياسية والعملية على صعيد التعليم، حتى يستطيع الجميع، شبابا كانوا أم دون ذلك، أن يتخذوا ما يلزم من قرارات وأن يتصرفوا، في نطاق بيئتهم الثقافية المحلية، لمواجهة التحديات المشتركة. والتنمية المستدامة تعني في جوهرها التدرب، أي التدرب على أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدامة. واليونسكو تمثل الوكالة الرائدة للمشروع المتعلق بالفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١، ومن ثم، فإنها قد مكّنت المجتمع الدولي من زيادة الإلمام بالمفاهيم الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، كما أنها شجعت نقل الابتكارات فيما بين البلدان من خلال تنظيم مؤتمرات دولية وحلقات تدريبية إقليمية، إلى جانب وضع نماذج للبرامج المدرسية، وتوفير مواد لدعم التدريب. وشكبة ASPnet لليونسكو تجم بين مؤسسات ١٧٠ بلدا، وهي تشجع مبادئ السلام وحقوق الإنسان والمساواة وحماية البيئة.

٨ - وبغية وضع مشروع برنامج التطبيق، اضطلعت اليونسكو بمشاورات، جامعة لعدة تخصصات، مع كافة الشركاء المعنيين في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذه المشاورات تسترشد بالحقائق القائمة على أرض الواقع، وذلك حتى تكون الاستراتيجيات جامعة بين نتائج الدراسات والبيانات المستقاة من تجارب البلدان. ولهذا الغرض، قامت اليونسكو، في بداية شهر آب/أغسطس، بتوزيع مشروع إطاري يتعلق ببرنامج التطبيق الدولي على شركائها بالأمم المتحدة والمنظمات المختصة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية وسائر الأطراف المعنية، التي ستتعاون معها في وضع النص النهائي. وهذا المشروع يتضمن مجموعة من المبادئ، كما أنه يشمل وصفا

للمراحل التي ستُتبع في وضع مشروع برنامج التطبيق الدولي. ومن شأن المشاورات أن تمكّن البلدان من إدراج تدابير تتعلق بتنفيذ العقد فيما لدى كل منها من استراتيجيات وخطط للعمل. وقد انعقدت المشاورة الأولى على الصعيد الدولي في ٥ أيلول/سبتمبر، وضمت هذه المشاورة تسع وكالات معنية من وكالات الأمم المتحدة، إلى جانب البنك الدولي. والأمر يتمثل في تحديد القيمة المضافة للعقد ذاته، فضلا عن القيمة التي يمكن لكل وكالة أن تأتي بها. ولقد سبق لليونسكو أن أقامت شراكات مع عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة في ميادين كثيرة، ولا سيما فيما يخص ميدان التعليم للجميع.

٩ - ولجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو، التي تمثل ٣٥٠ منظمة غير حكومية تعمل في حقل التعليم، قد شكّلت لجنة خاصة لتعبئة أعضائها من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وهذه اللجنة تتعاون الآن مع اليونسكو فيما يتعلق بتنظيم العقد. واليونسكو ترحّب بفكرة التعاون مع الحكومات والدوائر الجامعية والرابطات والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني بهدف وضع خطط للعمل على الصعيد الوطني، إلى جانب صوغ برنامج التطبيق.

١٠ - السيد شودهري (وكيل الأمين العام، والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): تحدث في إطار البند ٩٤ (د) من جدول الأعمال، فأشار إلى الأهمية الاستثنائية التي يتميز بها القرار ٥٧/٢٦٢، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تدعو إلى عقد اجتماع دولي في عام ٢٠٠٤ من أجل إجراء استعراض متعمق لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا لأحكام خطة تنفيذ جوهانسبرغ. ومكتب الممثل السامي يتعاون على نحو وثيق مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. والدول الجزرية الصغيرة النامية بالمناطق الثلاث التي ورد ذكرها بالقرار قد أنجزت أعمالها التحضيرية في بداية هذا الشهر، وهي تنتظر اليوم تجميع استنتاجاتها في برنامج مشترك لدى انعقاد الاجتماع الأقاليمي المتوخى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وسوف تستمر العملية التحضيرية من خلال الدعوة لعقد اجتماع تحضيري لمدة ثلاثة أيام من جانب لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة.

١١ - وينبغي كفالة أكبر مشاركة ممكنة من كافة الأطراف في العملية التحضيرية. وإلى جانب الدول الأعضاء، وخاصة البلدان المانحة، التي دُعيت إلى المشاركة على أعلى مستوى، يلاحظ أن مشاركة المجموعات الرئيسية المذكورة في جدول أعمال القرن ٢١ والهيئات والمنظمات التي تشكل، أو لا تشكل، جزءا من منظومة الأمم المتحدة ستكون بمثابة عامل حاسم. وثمة تشديد على تهيئة مشاركة كاملة وجامعة من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وخاصة مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني.

١٢ - ويجب أيضا حصر المسائل التي سيجري استعراضها، مع تحديد الأولويات، ويتعين أن يتمخض الاجتماع عن قرارات قابلة للتطبيق على الصعيد العملي، مع مصاحبتها بآليات متابعة دقيقة. وينبغي استخلاص الدروس المستفادة من الخبرة التي اكتُسبت خلال السنوات التسع الماضية في إطار تنفيذ برنامج عمل بربادوس، مع عدم تكرار الأخطار السابقة. ولدى النص على الأولويات التي ستُستعرض في الاجتماعات الدولية، يجب التركيز على الانجراحية الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدابير القضاء على الفقر، والمسائل المتصلة بالمياه العذبة، وتغيرات المناخ، وتنمية الموارد السمكية والمصائد المستدامة، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)،

ومسألة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبصفة خاصة الأمور المتعلقة بالمبادلات. والمسائل المتصلة بالتكامل الإقليمي وهبوط الموارد تشكل، من جانبها، مسائل مشتركة بين القطاعات، ومكتب الممثل السامي يتولى إقامة الشراكات لصالح هذه البلدان، فضلا عن تعبئة الموارد وتنسيق دعم المجتمع الدولي.

١٣ - وفي نفس الوقت الذي تواصل فيه الدول أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاركتها في الأعمال التحضيرية المتوخاة، فإنه يتعين عليها أن تتعاون من أجل اغتنام الفرص التي تتيحها المناسبات الرئيسية الدولية المقبلة، وخاصة الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية، واجتماع مراكش بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، ودورة مفاوضات الدوحة، ولا سيما الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١٤ - السيد ديالو (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): تحدث في إطار البند ٩٥ من جدول الأعمال، فقال إنه يود أن يشير بإيجاز إلى تقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/58/158). وهذا التقرير يتناول، بصورة أساسية، تنفيذ قرار الجمعية العامة A/57/259، والدورة الأولى للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية، ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة فيما يتصل بالاتفاقية والعلاقات القائمة بين مرفق البيئة العالمية والاتفاقية. والأمين العام قد اقترح في هذا الشأن مجموعة من التدابير التي تستطيع الجمعية العامة أن تتخذها من أجل المضي في تنفيذ الاتفاقية.

١٥ - وعقب أحد عشر عاما من إدراج فكرة اتفاقية من هذا القبيل في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، يلاحظ أن اتفاقية مكافحة التصحر تحظى بالتصديق اليوم من جانب ١٩٠ بلدا، وأن هذه البلدان ملتزمة بتنفيذها من أجل وقف تدهور الأراضي، الذي يضطر العديدين إلى النزوح من أجل البقاء.

١٦ - ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد أعطى زخما جديدا للاتفاقية. والشركاء في هذا المؤتمر قد قرروا بالفعل أن يعيدوا النظر في أسلوب تمويلها بهدف كفالة موارد أكبر حجما وأكثر قابلية للتنبؤ، مع تسمية مرفق البيئة العالمية ليكون بمثابة آلية تمويل للاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، قام المرفق بوضع برنامج العمليات بشأن الإدارة المستدامة للأراضي، كيما يكون مخططا توجيهيا فيما يتصل بدفع عملية التدخل المسماة ''تدهور الأراضي'' إلى مرحلتها التشغيلية.

١٧ - والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف تمثل اتجاها جديدا في حياة الاتفاقية، وذلك في ضوء المشاركة على مستوى سياسي بالغ الارتفاع، إلى جانب ما أُتخذ في هذه الدورة من قرارات رئيسية. وقد اعتمد المشاركون بصفة خاصة بيانا يتضمن إعادة تأكيدهم لما لديهم من تصميم سياسي حازم على العمل لصالح الاتفاقية. ومع هذا، فإن التزام البلدان الصناعية لم يكن بنفس مستوى البلدان النامية. ومن المعروف أن الاتفاقية تستند إلى المشاركة بوصفها من المبادئ الأساسية، ومن ثم، فإنه يتعين التذكير بضرورة مشاركة البلدان المتقدمة النمو في مؤتمرات الأطراف، مع الإشارة إلى أن وزراء البلدان النامية قد أعربوا عن استيائهم إزاء ضآلة اهتمام شركائهم.

١٨ - وغالبية القرارات المتخذة كانت تتعلق بالتدابير التي اقترحتها اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية، بهدف تشجيع إعمال هذا الصك، فضلا عن تطويره من الناحية

المؤسسية. وقد قام المشاركون في مؤتمر الأطراف كذلك بوضع ميزانية الأمانة والآلية العالمية.

١٩ - وقد كان مؤتمر الأطراف، الذي عُقد بهافانا، أول اجتماع كبير للأطراف في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومن ثم، فإنه قد أفضى إلى مناقشة واسعة النطاق بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة فيما يتصل بالاتفاقية. والأطراف قد رحبت باعتراف مؤتمر القمة بأن الاتفاقية تشكل وسيلة رئيسية لمكافحة الفقر، كما أنها شددت على مدى أهمية تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد سارعت هذه الأطراف بالتالي إلى مطالبة شركائها باستخدام الاتفاقية في استراتيجياتهم المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠ - وتنفيذ الاتفاقية ليس من واجبات الأجهزة الحكومية وحدها، بل إنه يجري من خلال دور متزايد للمنظمات غير الحكومية والسكان المحليين والمجتمع المدني، ممن يشاركون في كل دورة من دورات مؤتمر الأطراف. ومن الجدير بالتحية، أولئك الشركاء الذين أسهموا في تمويل مشاركة البلدان النامية في مؤتمر الأطراف الأخير، وكذلك في أنشطته التحضيرية، التي اضطُلع بها بالتالي على نحو يتسم بالاكتمال والانفتاح. ومن اللائق، في هذا الصدد، توجيه الشكر، بصفة خاصة، للحكومة الكوبية إزاء دورها في تنظيم واستضافة المؤتمر.

٢١ - ولقد استغرقت شتى مراحل المؤتمر بعضا من الوقت، ولكن المجتمع الدولي يمضي قدما إلى الأمام بصورة حازمة، منذ عام ١٩٩٢، في سبيل تزويد العالم بأداة فعالة قد يفضي تنفيذها إلى تحسين الحياة اليومية لمئات الملايين من البشر. والسنوات الأول للاتفاقية كانت مكرسة لأنشطة الدعوة، التي استهدفت تسليط الضوء على أهدافها. ويوجد الآن أيضا مَن يعتقدون أن التصحر يمثل مشكلة محلية، في حين أن هذه الظاهرة تتسم بأبعاد عالمية تتطلب الاضطلاع بإجراءات مشتركة على صعيد العالم بأسره.

٢٢ - وفي يومنا هذا، وفي ضوء ارتفاع عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية إلى جانب الاجتماعات الأخيرة التي عُقدت بجوهانسبرغ وبيجنغ وهافانا، يلاحظ أن كافة التطلعات قائمة دون قيد؛ ولقد قام بالفعل عدد كبير من الشركاء باتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الاتفاقية، فضلا عن التدابير الرامية إلى مساعدة البلدان في هذا السبيل.

٢٣ - ولم يكن بالإمكان أن يُضطلع بما أُحرز من تقدم طوال هذه السنوات بدون مشاركة كاملة من قبل البلدان ووكالات الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية والسكان. ومرحلة التنفيذ التشغيلية، التي تبدأ اليوم، تتطلب نفس المستوى من الدعم، بل وقد تستدعي مزيدا من الموارد، بهدف زيادة قدرات البلدان النامية على التغلب على صعوباتها المؤسسية، وكذلك على تسوية المشاكل الاجتماعية الرئيسية التي تواجهها.

٢٤ - السيد آشي (أنتيغوا وبربودا): سأل رئيس الجلسة عما إذا كان ينوي إعطاء الكلمة للوفود حتى تتمكن من توجيه أسئلة إلى المشاركين، وخاصة إلى الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، السيد ديالو.

٢٥ - الرئيس: قال إنه لم يفكر في ذلك من قبل، ولكنه يستطيع إعطاء الكلمة للوفود طالما كانت هذه رغبتها.

٢٦ - السيد آشي (أنتيغوا وبربودا): قال إنه لا يدري ما إذا كانت سائر الوفود ترغب في الكلام، ثم أعرب عن أسفه لأن السيد ديالو لم يتمكن من الحضور عند إلقاء نظرائه لبياناتهم في يوم الجمعة الماضي. وفيما يتصل بأنشطة الدعوة، يلاحظ أن أنتيغوا وبربودا ربما لم تكن قد صدقت حتى الآن على الاتفاقية لولا تدخل السيد ديالو. ومع هذا، وفي مؤتمر الأطراف الأخير، ذكرت بعض الوفود أنها ترى أن الأنشطة

المذكورة ينبغي لها أن تهبط إلى المرتبة الثانية، وذلك من أجل إعطاء الأولوية لأنشطة التنفيذ. وفي هذه المرحلة من مراحل إعمال الاتفاقية قامت بعض الأطراف بإبداء استيائها إزاء الافتقار إلى الشفافية، ولكن وفد أنتيغوا وبربودا لم يقم بذلك. وثمة رغبة في الإلمام بالتوصيات التي وضعها مراجعو الحسابات فيما يتعلق بمسألة أمانة الاتفاقية.

٢٧ - السيد ديالو (الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر): لفت الانتباه إلى أن التقرير المتعلق بمؤتمر الأطراف الأخير يتعرض بوضوح لتقارير مراجعي الحسابات في السنوات الأخيرة. وأضاف أن هؤلاء المراجعين لم يسبق لهم على الإطلاق أن لاحظوا وجود أي اختلالات في طريقة اضطلاع الأمانة بإدارة مواردها وموظفيها، وأن التقارير قيد النظر تُقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وكذلك إلى اللجنة الخامسة، كما أنها متاحة للوفود. وتساءل عما يطلبه بالضبط مَن ينادون بالشفافية، وحثهم على بيان المواطن التي يريدون إيضاحات بشأنها.

٢٨ - وفيما يخص مؤتمر الأطراف الأخير، فإنه قد حظي بأكبر عدد من المناقشات الموضوعية منذ بدايته، مما أتاح لكل طرف بالتالي فرصة الإسهام في تنظيمه ووضع برنامجه. ولا توجد إذن، في هذا الشأن، أية مشكلة تستحق اهتماما خاصا.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، فإن الأمانة لن تمنع الوفود، التي ترى أن مرحلة أنشطة الدعوة قد انتهت وأن الوقت قد حان من أجل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، من القيام بذلك، بل إن العكس هو الصحيح في هذا المضمار. وثمة ٦٠ بلدا تقريبا قد وصفت بالفعل برامج عمل على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، وهي لا تنتظر اليوم سوى إقامة الشراكات الضرورية لتنفيذها.

٣٠ - ومن المؤكد في النهاية، أن كافة الإجراءات المتخذة قد اضطلع بها وضح النهار، وأن أمانة الاتفاقية لا تتطلع إلا لتوفير الخدمات اللازمة للدول الأعضاء.

٣١ - السيد عروشي (المغرب): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يرحب بتقريري الأمين العام (A/58/170 و A/58/210) اللذين يقدمان التدابير الأولى للمتابعة التي اتخذها المجتمع الدولي في مجال الوفاء بتعهداته لصالح الاستدامة.

٣٢ - ولقد اضطلع المجتمع الدولي بمجموعة كاملة قوية من التعهدات لصالح الاستدامة، ومع هذا، فإن من المؤسف ما يلاحظ من معاناة أكثر من بليون شخص حتى اليوم من الفقر والجوع، ومن وجود تغيرات مناخية تفضي إلى زعزعة استقرار دول عديدة، ومن استمرار فقد ملايين الأطفال بسبب محدودية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب فضلا عن مشاكل المرافق الصحية، ومن مُضيّ الأمراض في إهلاك الملايين، ومن اطراد اتساع الفجوة القائمة بين الفقراء والأغنياء، في حين أنه لا تزال هناك طرق للإنتاج والاستهلاك لا تتسم بالاستدامة.

٣٣ - وفي القرار ٢٥٣/٥٧، قررت الجمعية العامة اعتماد التنمية المستدامة بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر الإطار الجامع لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية التي تم الاتفاق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وإعطاء التوجيه السياسي العام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ واستعراضه؛ كما أن الجمعية العامة قد أكدت من جديد الحاجة إلى إقامة توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها ركائز مترابطة ومتعاضدة للتنمية المستدامة؛ وكذلك شددت الجمعية العامة مرة أخرى على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة

وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا عُليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة.

٣٤ - ومع هذا، فإنه لا يمكن بلوغ هذه الأهداف بدون توفر إرادة سياسية حقيقية. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن التنفيذ يتم بالطبع على الصعيد الوطني بشكل أساسي، ومع ذلك، فإن إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يتضمنان التشديد على الإجراءات المتعددة الأطراف، وكذلك على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز دعمه. وطريقة التنفيذ، التي وقع عليها الاختيار فيما يتصل بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تتطلب في الواقع وسائل وموارد مالية موثوقة.

٣٥ - وبشأن تدابير المتابعة التي اتُخذت على الصعيد الحكومي الدولي، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشير إلى أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يركز تدخله لصالح التنمية المستدامة على تنفيذ التعهدات المعلنة، مع تحاشي تضييع الوقت في مناقشات معيارية، وهي تؤيد القرارات الهامة التي اتُخذت على الصعيد الحكومي الدولي، والتي من شأنها أن تؤثر بصورة فورية على تنفيذ التعهدات المعلنة في جوهانسبرغ.

٣٦ - وبالنسبة للقرارات المتخذة في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، يلاحظ أن تحقيق شتى الأهداف التي تتناول جميع المسائل الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ يمثل عملية موازية من شأنها أن تغطي كافة المسائل في وقت واحد. واختيار نموذج موضوعي بعينه لا يعني، على الإطلاق، إيلاء أولوية التنفيذ للمسائل الواردة في هذا النموذج على حساب سائر المسائل. ولجنة التنمية المستدامة تشكل جهازا حكوميا دوليا رفيع المستوى على صعيد التنمية المستدامة، ومن الواجب عليها، بناء على ذلك، أن تحرص على التنفيذ الفعلي لجدول أعمال القرن ٢١، والبرنامج المتصل بمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، وأن تشرع في إجراء تقييم علمي وكمي ونوعي لمدى التقدم المحرز، وذلك على نحو يمكّن اللجنة الثانية من البت في ماهية التدابير المحددة التكميلية التي ينبغي اتخاذها من أجل تعزيز عملية التنفيذ.

٣٧ - وعلى صعيد المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج مؤتمر القمة، تشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن تنفيذ التوصيات، التي صاغها الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة والمعني بالتطبيق والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة، يشكل مرحلة أساسية في مجال تعزيز عملية الاستدامة.

٣٨ - وثمة أهمية كبيرة لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه التقنية في ميدان تعزيز التنسيق على صعيد المنظومة. ومن الواجب على المانحين الرئيسيين والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والوكالات المتخصصة، من بين جهات أخرى، المساهمة على نحو منتظم وملموس في صندوق التضامن العالمي، الذي يضطلع بدور حاسم في مجال القضاء على الفقر وتشجيع التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع المقدمة من البلدان النامية. ومجموعة الـ٧٧ والصين ترحب بالإجراءات المختلفة، التي اضطلعت بها وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهي تسلط الضوء على أنه ينبغي لهذه الوكالات أن تتعاون مع لجنة التنمية المستدامة بشأن تعزيز عملية تحقيق أهداف التنمية.

٣٩ - والوكالات المتخصصة، سواء خارج أم داخل منظومة الأمم المتحدة، يجب عليها بصورة مطلقة أن تتعاون في مجال بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به في هذا الصدد. وعمل هذه الوكالات،

على نحو جماعي ومنسق، هو السبيل الوحيد للوفاء بتوقعات الملايين من ضحايا آفة الفقر، ومجموعة الـ ٧٧ والصين تأمل في قيام هيئات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية والتجارية بالمشاركة في أعمال الدورة القادمة للجنة التنمية المستدامة.

٤٠ - ومع التسليم بوجوب تشجيع الشراكات التي تلتزم بتقديم الحسابات، فإن مجموعة الـ٧٧ والصين تؤكد من جديد أنه ينبغي لهذه الشراكات أن تكون بمثابة أدوات تكميلية ترمي إلى تعزيز عملية التنفيذ، وأنه لا يجوز لها أن تحل محل الالتزامات الحكومية الدولية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة. ومساهمات هذه الوكالات يتعين عليها أن تكون محايدة وفعالة ومفيدة وموجهة نحو نتائج ملموسة، وفقا لخطة تنفيذ جوهانسبرغ. ومن الجدير باستعراض عملية التنفيذ أن يتم بصورة تتسم بالشفافية. وفضلا عن ذلك، يجب على مساهمة وكالات الأمم المتحدة في الشراكات أن تجري على نحو يتضمن مراعاة الولايات المحددة على الصعيد الحكومي الدولي، وليس من الجائز لهذه المساهمة أن تتمخض عن تحويل للموارد المخصصة للأولويات الحكومية الدولية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد التوصيات المذكورة في الفقرة ٥١ من التقرير الصادر تحت الرمز A/58/210.

٤١ - وبالنسبة للبند ٩٤ (د) من جدول الأعمال، يلاحظ أن المشاركين في مؤتمر القمة العالمي قد سلّموا بالعقبات التي تواجه، بشكل خاص، الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشددوا على أنه يجب تزويدها بدعم خاص من أجل مساعدتها على المضي قدما في طريق التنمية المستدامة. ومجموعة الدول هذه تشكل عنصرا هاما من عناصر مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي ترحب بتصميم هذه الدول الصغيرة على قهر العقبات التي تعترض مسعاها نحو التنمية المستدامة.

٤٢ - وفي جوهانسبرغ، شرع المجتمع الدولي أيضا في الاضطلاع باستعراض كامل لبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس). والمجموعة تحيي بالتالي ما حدث من توجيه الدعوة في موريشيوس لعقد اجتماع دولي رئيسي، مما سيتيح بالطبع تجديد الالتزام السياسي لصالح مواصلة برنامج العمل هذا.

٤٣ - وفي أعقاب اجتماعات إقليمية تحضيرية ثلاثة سبق عقدها، يلاحظ أن الدول الجزرية الصغيرة النامية مصممة أيضا على تنفيذ برنامج بربادوس، ولكن الدعم المقدم على الصعيد الدولي لم يكن متماسكا أو كافيا، كما أن أحوال هذه البلدان قد تدهورت إلى حد كبير، مما أدى إلى عقبات جديدة ينبغي التغلب عليها.

٤٤ - والقرار الذي سوف يُستعرض خلال هذه الدورة يتناول، بشكل أساسي، مسائل إجرائية، وإن كان من الواجب أن تُذكر بعض الملاحظات عما يُتوقع من هذه العملية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تكرر القول بأنها لا تنوي التفاوض بشأن برنامج عمل بربادوس، ولكنها لا تزال مقتنعة بأنه ينبغي عند تنفيذ هذا البرنامج إيلاء اعتبار فعلي للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة التي تعوق التنمية المستدامة للبلدان المعنية. والمجموعة تأمل في قيام الجمعية العامة بتمويل مشاركة البلدان النامية في الاجتماع الدولي، ومن الجدير بالإشارة إلى أن القرار ٢٦٢/٥٧ يطالب الأمين العام بتعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حتى تتمكن تلك الوحدة من المشاركة في إعداد الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تطالب المجتمع الدولي بالقيام على الفور بتيسير مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف الأنشطة التحضيرية، كما أنها تشجع الشركاء في التنمية على المساهمة في هذه الأنشطة بأعلى مستوى ممكن.

٤٥ - وفيما يتعلق بمشكلة التصحر، يتمثل الأمر في ظاهرة عالمية معقدة تشكل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة القضاء على الفقر. والصعوبة القائمة، في هذا الصدد، تتضمن العمل على جعل اتفاقية مكافحة التصحر وسيلة تسمح بالفعل بوقف ظاهرة التصحر هذه. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر ببالغ القلق لأن تلك الظاهرة سوف تتفاقم، كما أنها ستؤدي إلى آثار بالغة الضرر فيما يتعلق بنسبة كبيرة من سكان العالم، وذلك في إطار عدم وجود استراتيجيات أو وسائل للتنفيذ على المدى الطويل.

٤٦ - وثمة إلحاحية إذن للتصرّف على جميع الأصعدة، مع وضع استراتيجيات متكاملة وقابلة للقياس من شأنها أن تتيح بلوغ أهداف الاتفاقية، مع مراعاة النقاط التالية، من بين نقاط أخرى: إنشاء قواعد للبيانات تتيح الاضطلاع بمبادرة عالمية للشروع في استعراض جديد لعملية التصحر مع نشر هذه القواعد على نطاق واسع، والحرص على مشاركة السكان والمجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرار، وإنشاء شراكات مستدامة ومسؤولة فيما بين كافة العناصر الفاعلة.

٤٧ - ومفتاح مكافحة التصحر يتمثل في توفير التمويل، وكذلك في تهيئة التزام سياسي دون تحفظ وعلى المدى الطويل مع شمول كافة البلدان. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تؤكد بوضوح أنه يجب توفير تمويل مناسب وموثوق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمجموعة ترحب باختيار مرفق البيئة العالمية ليكون آلية لتمويل الاتفاقية، كما أنها تأمل في مساهمة الآلية العالمية بشكل فعال أيضا.

٤٨ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تطالب المجتمع الدولي على الفور باتخاذ تدابير محددة من أجل تنفيذ الاتفاقية من خلال برامج تعاونية. وهي تهيب أيضا على نحو فوري بصناديق وبرامج الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والبلدان المانحة والوكالات الإنمائية الأخرى أن تدرج أحكام الاتفاقية في استراتيجياتها، وأن تساند تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف القائمة في مجال التنمية. وهي ترجو من الأمين العام أن يقرر، في مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، اعتمادات بشأن عقد دورات مؤتمر الأطراف وأجهزته الفرعية.

٤٩ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تشير إلى أن المجتمع الدولي ستُتاح له الفرصة، أثناء فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لتقييم التقدم المحرز في مجال مكافحة التصحر، وذلك في إطار لجنة التنمية المستدامة. وثمة شكر، في الختام، للحكومة الكوبية إزاء عقد مؤتمر الأطراف السادس على نحو مثمر.

٥٠ - السيد مكاي (نيوزيلندا): تحدث باسم محفل جزر المحيط الهادئ، فقال إن انجراحية الدول الجزرية الصغيرة النامية قد زادت منذ اعتماد برنامج عمل بربادوس. وفيما يتصل بالمشاركين في المؤتمر الدولي الذي سينعقد في موريشيوس، لا يتعلق الأمر بإعادة التفاوض بشأن البرنامج، بل إنه يتعلق بتقييم مدى تنفيذه، وبزيادة تحديد التدابير الجديدة التي ينبغي اتخاذها من أجل تشجيع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الواجب على هؤلاء المشاركين أن يسلّطوا الضوء على تعبئة الدعم السياسي اللازم، مع القيام في ختام المؤتمر بوضع تدابير ملموسة وواضحة المعالم وذات آجال محددة.

٥١ - ومسألة تغيرات المناخ جديرة بالاستعراض في ضوء مراعاة آثارها الخاصة على المنطقة، ومن المتعين على كبرى البلدان، التي تنجم عنها انبعاثات غازات الدفيئة، أن تضطلع على نحو أكثر حزما بتقليل هذه الانبعاثات الضارة. وينبغي تحديد طرق جديدة للتكيف مع الظواهر الجوية والتغيرات المناخية المتطرفة، مع القيام، بهدف تطبيقها، بحشد دعم وطني

وإقليمي، وذلك من خلال وسائل تتضمن مرفق البيئة العالمية.

٥٢ - ومن الواجب أن يكون هناك اهتماما أيضا بالمشاكل الجديدة التي تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي: تزايد الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، وضرورة تعزيز وسائل العمل، وتحسين الإدارة العامة، وتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات استغلال الطاقة المتجددة، وكفالة الأمن. وينبغي تمكين هذه الدول الضعيفة وسائر البلدان النامية من المشاركة في نظام تجاري أوسع انفتاحا وأكثر عدالة.

٥٣ - ويجب إشراك البلدان في العمل مع بعضها على تحسين إدارة البحار، فحماية واستعادة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية تتسمان بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٤ - والبلدان أعضاء المحفل قد شرعت في مبادرات تتعلق بمشاركات من النوع الثاني، حيث قامت في هذا الصدد بأنشطة عديدة في مجالات تعزيز القدرات، وإدارة الشؤون، والطاقة المتجددة، والتنوع البيولوجي، وتناول الموارد البحرية، وذلك بتنسيق مع البرنامج الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ في ميدان البيئة. وبدعم من المانحين الإقليميين. ومن المستحسن، مع هذا، تمكين هذه البلدان من الاستناد إلى مصادر تمويل أخرى، لتوسيع نطاق شبكتها من الشركاء.

٥٥ - ومحفل جزر المحيط الهادئ يؤيد كل التأييد مشروع إصلاح لجنة التنمية المستدامة، الذي سيؤدي إلى تحسين العمل على تنفيذ الاتفاقات والخطط المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي في ميدان التنمية المستدامة.

٥٦ - السيدة زوسوفيتش (كرواتيا): تولت رئاسة الجلسة، وهي نائبة الرئيس.

٥٧ - السيد إيساكوف (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي، في هذه المرحلة من مراحل التعاون الدولي لصالح التنمية المستدامة، الاضطلاع بالجهود، على سبيل الأولوية، بناء على القيام، بصورة متكاملة ومنتظمة، بتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وذلك في ضوء إيلاء المراعاة الواجبة لخصائص ومصالح كافة البلدان. والدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة قد أعطت زخما كبيرا لهذه الجهود. وينبغي التأكد، في الوقت الراهن، من أن اللجنة تعمل على نحو سليم في الإطار الجديد الذي حُدد لأعمالها، وذلك من خلال القيام بأسرع ما يمكن باتخاذ القرارات اللازمة بشأن ولاية مكتب اللجنة واعتماد المنظمات غير الحكومية في الدورة الثانية عشرة للجنة. ومن الواجب بالطبع، في هذا الصدد، مراعاة الإجراءات السارية حاليا بالأمم المتحدة، مع الحرص، من ناحية أخرى، على تمكين المنظمات، التي اعتُمدت في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة والتي لم تُمنح بعد مع هذا مركزا استشاريا لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من المشاركة على نحو نشط في أعمال اللجنة.

٥٨ - ومن رأي الاتحاد الروسي، فيما يتصل بالشراكات المحددة في إطار العمل لصالح التنمية المستدامة، أن يوضع هدف رئيسي يتمثل في تحسين استغلال آليات التمويل التقليدية والمبتكرة، بهدف توسيع نطاق قاعدة الموارد، وخاصة من خلال تشجيع التعاون مع القطاع الخاص. وكافة الشركاء - الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية - يضطلعون بالمسؤولية اللازمة في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ، ومن ثم، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة عليها أن تدرس الإمكانات المتاحة للقيام على أمثل وجه بتنظيم حوار بين ممثلي المجتمع المدني.

٥٩ - ومن شأن نتائج تطبيق برنامج عمل بربادوس أن تشجع، بشكل كبير، على التقدم في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. ومن رأي الاتحاد الروسي أن دراسة المسائل المرتبطة بالتنمية المستدامة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب الاستناد إلى الضوابط المحددة من قبل مؤتمر القمة العالمي، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين، والدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على الأعمال التحضيرية والاحتفالات المتصلة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهو يتوقع تزايد الاضطلاع في هذا الصدد بفضل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي شرع في تنفيذ خطة عمله التي تشمل سنوات عديدة.

٦٠ - ومن منطلق الإشارة إلى الصحة العامة، بوصفها تمثل جانبا هاما من جوانب التنمية المستدامة، فإن الاتحاد الروسي قد اتخذ مبادرة تستهدف تعزيز نظام مراقبة الأوبئة الدولي، بهدف منع ومكافحة الأمراض الخطيرة المعدية، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز/السيدا، والسل، والملاريا، ومتلازمة الالتهابات التنفسية الحادة.

٦١ - والاتحاد الروسي يرحب بالتقدم المحرز في مجال التعاون الدولي بشأن المسائل المتصلة بالمياه، وكذلك بنتائج المنتدى الدولي للمياه العذبة، الذي عُقد بدوشانبي في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وهو يؤيد مبادرة طاجيكستان التي تتضمن مطالبة الأمم المتحدة بإعلان الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ لتكون بمثابة العقد الدولي للمياه من أجل الحياة، وهو يعلن انضمامه إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار ذي الصلة.

٦٢ - وروسيا تشعر بالارتياح أيضا إزاء نتائج اجتماع الخبراء الدولي بشأن تنفيذ مجموعة من البرامج التي تتعلق بالعقد وتتناول طرق الاستهلاك والإنتاج على نحو مستدام، حيث نُظِّم هذا الاجتماع بمراكش في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وهو يمثل أول خطوة هامة في مجال وضع برنامج إطاري شامل للعقد ويتصل بالتعاون الدولي في هذا المضمار.

٦٣ - وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية المستمرة التي تكتنف روسيا، فإنها تواصل مضاعفة جهودها المكرسة من أجل تشجيع التنمية المستدامة. وهي تعمل بصورة منتظمة على إدراج العوامل الإيكولوجية والاجتماعية في استراتيجيتها الوطنية الإنمائية. وقد انضمت على نحو كامل، في عام ٢٠٠٣، إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهي تنوي أن تساهم بشكل نشط في تشجيع التعاون الدولي في إطار هذه الاتفاقية، مع تقديم مساعدتها من أجل حل المشاكل ذات الأولوية التي تتصل بتدهور الأراضي والتصحر، وذلك من خلال القيام على سبيل المثال بتوفير خدمات من خدمات الخبراء في شتى المجالات، مما يتضمن المراقبة الفضائية، أو من خلال تقديم المساعدة اللازمة لتدريب المتخصصين من البلدان النامية.

٦٤ - السيد بالاريزو (بيرو): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إن القضاء على الفقر وتعديل طرق الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وإدارة وحماية الموارد الطبيعية، التي تشكل عوامل من شأنها أن تحفز على التنمية المستدامة، ينبغي لها أن تظل في صميم اهتمامات الدول. ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦٥ - وبغية تحقيق هذه الأهداف، ينبغي تمكين البلدان النامية من الاعتماد على تعاون ودعم البلدان المتقدمة النمو في مجال نقل الموارد المالية، وتعزيز قدرات الموارد البشرية. وتوفير المساعدة العلمية والتقنية.

٦٦ - وبهدف إقامة نظام اقتصادي دولي ديمقراطي يتسم بالقابلية للتنبؤ وبالاستقرار ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي إتاحة وصول البلدان النامية للأسواق وإزالة التقييدات الجمركية وغير الجمركية وإنهاء سياسة الإعانات المالية التي تضطلع بها البلدان المتقدمة النمو والتي تفسد نظام التجارة الدولية.

٦٧ - ومن رأي مجموعة ريو أنه ينبغي تمكين لجنة التنمية المستدامة من أن تضطلع على نحو كامل بدورها بوصفها حكَما في مجال التنمية المستدامة، مما يتطلب قيام اللجنة بوضع آلية تتيح لها أن تحقق من مدى نهوض الدول بأعباء التزاماتها. ومن الخطوات التي اتُخذت من أجل التقدم إلى الأمام، إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة في دورات تمتد كل منها سنتين، ووضع توجيهات تتعلق بتحسين التنسيق فيما بين أعمال اللجنة وأعمال أمانات الاتفاقيات المتصلة بحماية البيئة.

٦٨ - وستقوم اللجنة، في دورتها الاستعراضية، بدراسة التقرير التقييمي الذي وضعه الأمين العام، والذي تعلق عليه مجموعة ريو أهمية كبيرة. ومن الواجب على هذا التقرير أن يُبرز، فيما يتصل بكل بند من بنود عمل اللجنة التي يجري استعراضها، تلك العلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وينبغي للجنة أيضا أن تعكف على النظر في تقارير البلدان التي قد توفر مساهمة في غاية النفع في مجال تقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة ريو تولي أهمية كبيرة لمسألة إعادة تقييم الآليات الإقليمية المتعلقة بالتنفيذ، وكذلك لمسألة إدراج مساهماتها في مناقشات اللجنة المكرسة لقضايا السياسات العامة. ومجموعة ريو تستفسر عما إذا كان يمكن استخدام الموارد التي تحررت من جراء إلغاء هيكل لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في دعم مشاركة ممثلي البلدان النامية في الأنشطة الإقليمية التحضيرية للجنة.

٦٩ - ومجموعة ريو تدرك مسؤولياتها الخاصة بالتنمية المستدامة، ومن ثم، فإنها مصممة على توفير مساعدتها لأعمال اللجنة، وكذلك على المشاركة بصورة نشطة في مناقشات المنتدى العالمي للمياه العذبة.

٧٠ - السيد ليو هونغيانغ (الصين): أكد أنه ينبغي زيادة التشديد على التعاون الدولي لصالح التنمية المستدامة، التي يُضطلع بها في إطار الاحترام المتبادل والمساواة وتقايض المنافع. ومن الواجب على الجميع أن يراعوا مبادئ ريو، وخاصة مبدأ ''القيام بمسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة''. وبغية السعي لتحقيق تنمية مستدامة، ينبغي مراعاة كافة العوامل البشرية والاقتصادية والاجتماعية، فالقضاء على الفقر لا يمكن له أن ينفصم عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو عن حماية البيئة.

٧١ - ومن رأي الصين أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية تزويد البلدان النامية بوسائل التنفيذ التي تفتقدها، وذلك من خلال مساعدة التنمية ونقل التكنولوجيا وفتح الأسواق وإلغاء الحواجز التجارية وتقليل أو شطب الديون الخارجية.

٧٢ - والصين تسلّم بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال السعي لتحقيق التنمية المستدامة، وهي ترحب بما اختارته لجنة التنمية المستدامة من تنظيم أعمالها وفق دورات تمتد كل منها سنتين، مما يتيح تحسين حصر المشاكل المرتبطة بالتنمية المستدامة، إلى جانب إدراج التدابير المتخذة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فيما تضطلع به الأمم المتحدة من أعمال على الصعيد العالمي.

٧٣ - وخلال السنوات العشر الماضية، وضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجيات وطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، كما أنها عززت تشريعاتها المتعلقة بالبيئة

والمؤسسات المعنية بحماية البيئة، فضلا عن توثيقها للتعاون فيما بينها.

٧٤ - ومع هذا، فإن الأهداف الواردة في برنامج عمل بربادوس بعيدة عن التحقق، فالعولمة تسير في طريقها إلى الأمام، ومن ثم، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تصطدم بعقبات جديدة. ومن المأمول فيه لدى الصين أن يؤدي المؤتمر القادم المتعلق باستعراض تنفيذ برنامج العمل إلى الإعراب عن رغبة قوية في التحرك وفي قهر كافة العقبات القائمة.

٧٥ - والصين تنوي مواصلة وضع وتطبيق استراتيجيات تجمع بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وتشجيع الحوار والتعاون مع سائر البلدان بغية إعمال أهداف التنمية المستدامة.

٧٦ - السيد كامار (باكستان): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهو يلفت الانتباه إلى أن الاقتصاد العالمي قد انتهى به الأمر إلى تجاوز المبادئ التي يستند إليها جدول أعمال القرن ٢١. والعولمة قد زادت من اتساع نطاق الفوارق الاقتصادية، كما أنها قد أبرزت العلاقة القائمة بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. وتركيز الثروات في يد الأثرياء قد دفع بأعداد متزايدة من السكان إلى حالة من حالات الضعف لا تبعد كثيرا عن دائرة العوز. والاحتياجات الضرورية والخدمات التعليمية الأساسية ومياه الشرب والمرافق الصحية لا تزال بعيدة عن متناول سكان البلدان النامية. والفقر باقٍ كداءٍ مطّرد التسارع. والعالم محفوف بالمخاطر على نحوٍ لم يحدث من قبل، فالموارد الطبيعية لا تكف عن النفاد، وطرق الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة قائمة دون توقف، والانبعاثات الضارة تواصل تأثيراتها السيئة على المناخ. وعلى الرغم من الأهداف العديدة التي أُعلنت وأطر العمل التي تحددت في المؤتمرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فإن كثيرا من التعهدات لم يكن موضع وفاء، وخاصة فيما يتصل بالمساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات.

٧٧ - ومن أجل عكس هذا الاتجاه، ينبغي القيام في البداية بمكافحة الفقر وتسوية المشاكل العديدة الناجمة عنه، مما يعني تمكين الجميع من الوصول للخدمات التعليمية والرعاية الصحية الأولية والمياه والمرافق الصحية والمأوى والبيئة السلمية. ومن الواجب، فضلا عن ذلك، أن يُعاد النظر في نماذج الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي ظهرت مع العولمة، وذلك بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية. وينبغي تهيئة وسائل جديدة للتمويل من أجل مساعدة البلدان النامية على المسيرة في ركاب التنمية المستدامة. ومن الواجب استخدام تخفيف عبء الدين الخارجي على البلدان النامية بوصفه وسيلة لتشجيع تنميتها الاجتماعية وكفاحها ضد الفقر. ومن الجدير بالبلدان النامية أن تصل إلى الأسواق حتى تشارك في التجارة العالمية، كما أن من الجدير بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، من ناحيتها، بإعادة النظر في سياسات تقديم إعانات مالية للإنتاج والتصدير، مما تمارسه هذه البلدان على حساب الزراع في البلدان الفقيرة.

٧٨ - وباكستان متمسكة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ومن ثم، فإنها قد سنّت قانونا يتعلق بحماية البيئة، كما أنها قد أنشأت مؤسسات عديدة من المؤسسات المعنية بالمشاكل الإيكولوجية، وبغية رفع مستوى معيشة سكان باكستان وتحسين البيئة التي تحيط بهم، فإن هذا البلد قد جعل من مكافحة التلوث والإمداد بالمياه وتصريف الفضلات ومعالجة النظم الإيكولوجية بمثابة المواضيع الرئيسية في خطة عمله المتعلقة بحماية البيئة، مما ترتبط به الوظائف العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٧٩ - ومع ذلك، وبغية المثابرة على السعي نحو النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإن باكستان وسائر البلدان النامية بحاجة إلى الدعم الدولي، سواء على الصعيد التقني أم المالي.

٨٠ - السيد كونجول (موريشيوس): تحدث باسم البلدان أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى أن المجتمع الدولي قد قام في مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية وبعد ذلك في بربادوس، بالتسليم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة. وكان ثمة نجاح في تحقيق توافق في الآراء بشأن الفكرة القائلة بأن الاضطلاع بتنمية مستدامة يشكل ضرورة لا بد منها بالنسبة لهذه البلدان، وذلك في ضوء ما يواجهها من صعوبات محددة. وهذه الصعوبات تمثل كذلك العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تنميتها. ومع التسليم بأن الواجب المتعلق بتهيئة ظروف مواتية للتنمية المستدامة يقع على عاتق هذه الدول الصغيرة، فإنها ترى، شأنها شأن المجتمع الدولي، أنها تعتمد على توفير مساعدات خارجية. وخلال السنوات العشر الماضية، لم يحدث أي تحسن ملموس في المساعدات الخارجية المقدمة إليها، سواء من الناحية الكمية أم النوعية. ومنذ عام ١٩٩٠، هبط مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية بأكثر من ٥٠ في المائة وفقا لأرقام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨١ - وبلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية ترى في الأعمال التحضيرية، التي تتعلق بالاجتماع الدولي المكرس لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس أثناء هذا العقد، فرصة هامة على صعيد تقويم الأحوال السائدة وحشد دعم إضافي لصالح التنمية المستدامة لتلك الدول. وهي تساهم بنشاط في هذه الأعمال التحضيرية. ومن ناحية أولى، يلاحظ أن تضطلع في الوقت الراهن بمشاورات على الصعيد الوطني، مع القيام في إطار هذه المشاورات بمطالبة أعضاء التحالف بتقييم أعمالها ومنجزاتها على نحو دقيق. وقد أنجزت هذه المشاورات إلى حد كبير، كما وُضعت تقارير تقييمية على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن التحالف قد قام بتنظيم مجموعة من الاجتماعات الإقليمية، وقد ركزت هذه الاجتماعات على المخاطر التي تتصل بالانجراحية، والأمن، والقدرة على تكيف هذه الدول الصغيرة، والمشاكل الاقتصادية التي تكتنف بعضا منها بصورة محددة، فيما يخص، على سبيل المثال، تحرير المبادلات التجارية، وفقدان الميزات المتعلقة بتسويق المنتجات الأولية، وتدهور صناعة السياحة وخاصة في أعقاب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فضلا عن جوانب أخرى كثيرة.

٨٢ - والتحالف يلتمس أيضا آراء الخبراء داخل مناطقه المختلفة. وهو يقترح أن يقوم بتوزيع التقارير ودراسات الحالة التي كانت سوف توضع في إطار هذه العملية قبل انعقاد الاجتماع التحضيري الأقاليمي، الذي سيجري تنظيمه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بجزر البهاما، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحديد موقف الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بدورة لجنة التنمية المستدامة.

٨٣ - وبشأن الاجتماع الدولي ذاته، يلاحظ أن التحالف يشترك في الرأي مع الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بضرورة الحد من عدد المسائل المدرجة في جدول الأعمال، ومع هذا، فإنه يرى أن ثمة ضرورة أيضا لتناول الإشكاليات الجديدة التي تتصل بالمواضيع الرئيسية التي تثير قلق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز/السيدا)، والمخدرات، والجريمة عبر الوطنية، وأمن التجارة. أما بشأن الوثيقة التي ستصدر في ختام الاجتماع، فإن التحالف يتطلع إلى اعتماد إعلان سياسي يتضمن إعادة تأكيد التعهدات التي تتسم بتشجيع التنمية المستدامة، وذلك فضلا عن اعتماد

برنامج عمل واقعي يشتمل على آجال محددة ووسائل تنفيذية واضحة المعالم.

٨٤ - والاستعراض الذي سيُجرى في نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل بربادوس ينبغي له أن يوفر دلالات واضحة عن الطريق الذي يتعين اتباعه بهدف تطبيق كافة التعهدات التي سبق إعلانها، إلى جانب تحديد تعهدات جديدة، وذلك بغية القيام على نحو كامل بإعمال الأهداف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن الواجب أيضا أن يكون موضوع الطاقة المتجددة في صميم المناقشات، وذلك عند توخي الاضطلاع بنهج أكثر شمولية فيما يتصل ببروتوكول كيوتو.

٨٥ - وبهدف الحصول على ما يلزم من دعم دولي، فإن التحالف يتوجه دائما إلى وكالات الأمم المتحدة. وفي ضوء تعدد البرامج والتدابير الموضوعة من قبل شتى الوكالات، فإن الاتحاد يكرر مطالبته بالعمل على تنسيق الجهود من أجل تحقيق ما ينبغي من فعالية. ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتبع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، سوف تُطالب بالاضطلاع بمزيد من المسؤوليات في سياق إعداد ومتابعة الاجتماع الدولي، ومن ثم، فإن التحالف يشعر بالدهشة والأسف لأن قراري الجمعية العامة، اللذين يتضمنان التوصية بتعزيز تلك الوحدة، لا يزالان حبرا على ورق.

٨٦ - وفي الختام، يحث التحالف المجتمع الدولي على مساندة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بشكل كامل وفعال، في استعراض برنامج عمل بربادوس، وكذلك على تقديم مساهمات سخية في صندوق التبرعات، مع الحرص على تمثيل كافة الأطراف المعنية بمستوى رفيع في الاجتماع.

٨٧ - السيدة فيلالوبوس (فنزويلا): قالت إن بلدها يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأنه يؤيد أيضا البيان الذي أدلت به بيرو باسم مجموعة ريو. ومن رأي فنزويلا أنه ينبغي توثيق التعاون الدولي من أجل بلوغ هدف التنمية المستدامة، إلى جانب التغلب على المشاكل التي تتصل بالعولمة وانتشار الأوبئة وتدهور البيئة والفقر.

٨٨ - وبرنامج العمل المتعدد السنوات، الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة، يتيح التقدم في هذا السبيل، وذلك في ضوء ما يلاحظ من أن اختيار المواضيع ذات الأولوية بكل دورة من دورات التنفيذ، التي تغطي فترة سنتين، يبرز العلاقة القائمة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، كما أنه يعكس رغبة قوية في العمل.

٨٩ - وفي إطار الجهود التي بذلتها اللجنة من أجل تحقيق الأهداف المحددة في جوهانسبرغ، من خلال وضع خطة جديدة للعمل، فإن فنزويلا توجه نداء لكافة البلدان كيما توفي بما أعلنته من تعهدات. ومن الواجب أن توضع آليات التنفيذ، في إطار روح من التعاون، مع توفير دعم مالي، وتهيئة إرادة سياسية قوية.

٩٠ - وفنزويلا تشدد على أن التنمية المستدامة من المهام المنوطة بالمناطق، وكذلك بالبلدان، وهي ترى أنه ينبغي تعزيز قدرات البلدان حتى تضطلع بنفسها بالتنمية المستدامة لديها.

٩١ - السيد الحداد (اليمن): لاحظ أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يشكل بداية عمل جماعي من أجل تحقيق بعض من الأهداف المحددة، التي ترتبط بجداول زمنية مُلزِمة. ومن رأي وفد اليمن، مع هذا، أن الشركاء في التنمية لم يراعوا هذه الجداول الزمنية، سواء فيما يتصل بتوفير الموارد الضرورية أم بنقل التكنولوجيا المواتية للتنمية. ولم يتحقق في الواقع سوى الحد الأدنى فيما يتصل بتنفيذ التعهدات التي

سبق إعلانها بجوهانسبرغ. وثمة عمل محدد لا يزال يمكن الاضطلاع به، مع هذا، إذا ما كانت هناك رغبة سياسية في بلوغ الأهداف المشتركة، مما يتطلب اضطلاع كل طرف بما لديه من مسؤوليات.

٩٢ - واليمن يرحب بنتائج الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة التي أوضحت إلى حد كبير طرق عمل اللجنة وبرنامج عملها في المستقبل. وهو يشعر بالاغتباط إزاء احتمال مشاركته في الدورة القادمة، التي سيجري خلالها تقييم التقدم المحرز في ميدان تحقيق جدول أعمال القرن ٢١ وتطبيق خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٩٣ - واليمن يدرك ضرورة حماية البيئة وتنفيذ التزامنا بتحرير أبنائنا وأحفادنا من مخاطر العيش على كوكب يتعرض للتدهور الدائم بفعل الأنشطة الإنسانية مع افتقاره لكفاية الموارد، ومن ثم، فإنه يولي اهتماما خاصا بموضوع حماية بيئته، سواء كان ذلك على صعيد الحكومة، أم على صعيد المنظمات غير الحكومية. ولقد شكّل لجنة لحماية البيئة تضم كافة عناصر المجتمع المدني والنقابات المهنية والشباب والنساء والمثقفين والجامعيين. ومن الجدير بالذكر كذلك، برامج التنمية المستدامة التي وُضعت في مجال المياه والصحة والمستوطنات البشرية، فضلا عن الدراسة المتعلقة بطرق الاستهلاك التي تفيد بالبيئة.

٩٤ - واليمن يؤيد النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام قيد النظر (A/58/210). ومن رأيه أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعيد تنشيط الدينامية والدعم اللازمين في مجال متابعة تطبيق خطة تنفيذ جوهانسبرغ، مع التصميم على أهمية مراعاة التعهدات، وكذلك في مجال الدراسة المستقبلية للعقبات التي تعترض سبيل التنفيذ. ومن الواجب أيضا، تشجيع كافة صور التعاون والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية. ولجنة التنمية المستدامة تشكل هيئة هامة فيما يتصل بتقييم التقدم المحرز. ومن المتعين، بالتالي، أن تضاعَف الجهود المبذولة من أجل تحسين الأعمال المضطلع بها، وذلك من خلال تيسير تبادل البيانات المتعلقة بالخبرات، وخاصة بشأن دراسة السياسات والاتجاهات الرئيسية.

٩٥ - والمخاطر التي يتعرض لها كوكب الأرض تحفز على إيلاء مزيد من الاهتمام للتعليم والتوعية بشأن التنمية المستدامة. ومن الواجب أن يُضطلع، منذ اليوم، بالعمل على نحو جماعي بهدف كفالة نجاح عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٩٦ - وفيما بين مؤتمر ريو ومؤتمر قمة جوهانسبرغ، عُقدت اجتماعات كثيرة تحت رعاية الأمم المتحدة. وكان ثمة نجاح من قبل المجتمع الدولي وعناصر المجتمع المدني والمؤسسات في صياغة رؤية مشتركة للإنسانية ورفاهها ورخائها، ولكن تحقق هذه الرؤية لا يمكن الاضطلاع به من خلال مجرد الكلمات والبيانات. وينبغي أيضا القيام بعمل مثابر وحازم وخلاّق من أجل تحقيق ما سبق الاتفاق عليه، وكذلك من أجل تمكين البشرية بالفعل من الوصول إلى الرخاء والأمن.

٩٧ - السيد برتي (كوبا): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولفت الانتباه إلى أن البلدان النامية، التي تتلقى مساعدة إنمائية تقل كثيرا عن مستوى الأرقام المعلنة والتي ترزح تحت عبء الديون الخارجية، تصطدم بكثير من العقبات التي تحول دون مسيرتها في طريق التنمية المستدامة. وعلى صعيد الأسواق العالمية، يُلاحظ أن البلدان النامية غير متكافئة أمام البلدان المتقدمة النمو. وشبح الفقر لا يتوقف عن بسط نطاقه، ويضاف إلى هذا أيضا تدهور التربة والتصحر.

٩٨ - وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري الذي فُرض على كوبا منذ أربعين عاما، فإن هذا البلد قد صمم على اختيار طريق التنمية المستدامة، كما أنه قد وضع في هذا الصدد استراتيجيات تتعلق بالطاقة وتستند إلى استغلال الطاقة الشمسية والكهرمائية وسائر أشكال الطاقة المتجددة، كما وضع خططا لتنمية أحواض تجميع الأمطار والغطاءات الحرجية.

٩٩ - وبغية تحقيق هدف التنمية المستدامة، ترى كوبا أنه ينبغي تمكين البلدان النامية من الاعتماد على مساهمات مالية جديدة تتسم بالاستقرار، مع استفادتها من شروط المعاملة التفضيلية، إلى جانب تخفيف عبء دينها الخارجي، فضلا عن قيام البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بما وعدت به من تكريس نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية، مع التسليم الكامل بمبدأ وجود مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة فيما يتصل بتدهور البيئة وبالتنمية، واضطلاع البلدان المتقدمة النمو بتحويل التكنولوجيات اللازمة للحفاظ على البيئة، والسماح للبلدان النامية بالوصول إلى الأسواق والاستفادة من الشروط الخاصة مع عدم تعرض صادراتها لتقلبات الأسعار في الأسواق.

١٠٠ - السيد نزوسي (كينيا): لاحظ أن ثمة تقدما في بعض المجالات، ولكن البيان الشامل للإنجازات في مجال حفظ وإدارة الموارد الطبيعية العالمية لا يزال مخيبا للآمال. والواجب الأساسي، الذي حدده المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، يتمثل في وجوب تحويل التعهدات المعلنة والأهداف الموضوعة إلى أعمال واقعية. ومن أجل النهوض بهذا، ينبغي تعديل الممارسات تعديلا جذريا؛ كما يجب على كافة العناصر المؤثرة أن تعيد تركيز برامجها، وأن تقوم من جديد بضبط ما لديها من جداول زمنية ومن طرق للعمل.

١٠١ - وكينيا تشعر بالتقدير إزاء الجهود المبذولة من أجل إدخال أفريقيا إلى ساحة الاقتصاد العالمي وحماية بيئتها. وهي حريصة على الإعراب عن تصميمها على مساندة كافة المبادرات المواتية للتنمية المستدامة بهذه القارة. ومن رأي كينيا أن اعتماد دورات للتنفيذ لفترة سنتين على الصعيد العملي من جانب لجنة التنمية المستدامة سوف يُسهم بالكثير في تحسين تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وثمة عقبات عديدة ستواصل عرقلة تحقيق التنمية المستدامة في حالة عدم اتخاذ ما ينبغي من تدابير، وخاصة سياسات الاقتصاد الكلي الحالية، وطرق الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، والممارسات غير المناسبة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، والفقر، ونقص الموارد المالية، والحروب والاضطرابات المدنية، وآثار الكوارث الطبيعية. وثمة ضرورة لزيادة التركيز على وضع سياسات تجمع بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وكذلك على المساندة في تحقيق أهداف مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

١٠٢ - وكينيا تعلق أهمية كبرى على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، إلى جانب القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وأيضا على إعمال الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال الأعوام الماضية، اضطلعت كينيا بإصلاحات سياسية وقانونية ومؤسسية لهذا الغرض. وقد صدر قانون يتضمن تحديد إطار مؤسسي فيما يتصل بإدارة البيئة على جميع الأصعدة. وهذا القانون يؤكد أن من حق كل مواطن أن يعيش في بيئة سليمة صحية، كما أنه يُلزم كافة المقيمين بكينيا بالمحافظة على البيئة وتحسينها.

١٠٣ - وتعبئة موارد مالية متزايدة لا تزال شرطا أساسيا من أجل تحقيق تنمية مستدامة للجميع، مع القضاء على الفقر، وتحسين ظروف ومستويات معيشة السكان، وحماية البيئة. وينبغي بذل جهد متصل بهدف مساعدة بلدان أفريقيا في

تهيئة مناخ قد يشجع على الاضطلاع باستثمارات أجنبية مباشرة في ميدان الهياكل الأساسية، من بين ميادين أخرى. وثمة خطوات في الاتجاه الصحيح، وهي إنشاء صندوق التضامن العالمي، وتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية، والاضطلاع بمبادرات ترمي إلى تشجيع الشراكات.

١٠٤ - وكينيا تحث صناديق وبرامج الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية والمنظمات الدولية على زيادة دعمها لبرامج البلدان التي تركز على تعزيز القدرات، وخاصة في إطار برنامج القدرات لعام ٢٠١٥ الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأنشطة ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٥ - ومن الملائم أن تُتخذ تدابير إضافية من أجل وضع آليات للشراكات من شأنها أن تشجع على نقل التكنولوجيات واستخدام تكنولوجيات البيئة والتنمية المستدامة بصورة عامة، مع تسليط الضوء على أعمال البحث الجماعية، وتقديم منح من أجل تعزيز المؤسسات التي تعمل على تسخير التقنيات لأغراض التنمية. ومع هذا، فإن كينيا حريصة على التذكير بأنه لا يجوز للشراكات أن تكون بديلا للتعهدات المعلنة على الصعيد الحكومي الدولي، بل ينبغي لهذه الشراكات أن تضطلع بدور تكميلي. وهي توصي، فيما يتعلق بهذه الشراكات، بإقامة آليات للتشجيع والمراقبة تتسم بوضوح المعالم.

١٠٦ - السيد لسلي (بليز): تحدث باسم الدول الأربعة عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فقال إنه، في إطار الأعمال التحضيرية لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس في نهاية العقد، فإن أعضاء الجماعة وسائر بلدان منطقة البحر الكاريبي قد اجتمعوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بهدف تقييم منجزاتها، إلى جانب تقدير الصعوبات والمشاكل الجديدة التي لقيتها أثناء سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أكدت هذه الدول من جديد أنها مصممة على العمل على أن يظل تحسين نوعية معيشة شعوبها في صميم تطلعاتها في هذا الصدد. وهذا هو السبب في استمرارها في حث المجتمع الدولي على التماس توازن أرفع شأنا بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي العناصر الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية.

١٠٧ - وبلدان منطقة البحر الكاريبي تشكل دولا جزرية صغيرة نامية، وبالتالي، فإنه ينبغي لها أن تواصل التصميم على أن التنمية المستدامة ترتبط على نحو لا ينفصم بحماية البيئة والمحافظة عليها. وقد استثمرت هذه البلدان كثيرا في مجال نظمها الإيكولوجية. وتزايد عدد المناطق المحمية يشكل دلالة على ما تحقق من نتائج ممتازة. ومع هذا، فإن تدهور الموائل لا يزال مبعثا للقلق، وهو يوضح أنه يجب استكامل هذه التدابير بمبادرات أخرى.

١٠٨ - وآثار تغيرات المناخ وارتفاع سطح البحر لا تزال تسبب شواغل حادة. والدول الجزرية الصغيرة النامية ليست مسؤولة إلا عن جزء فقط من التلوث القائم ولكنها شديدة الانجراحية. وبالتالي، فإن بلدان الجماعة الكاريبية تواصل حث أعضاء المجتمع الدولي على التصديق على بروتوكول كيوتو، والوفاء بتعهداتها، وزيادة مساعدتها المقدمة للبلدان الصغيرة الضعيفة مع إعانتها في مجال تحسين تكيفها وفق نتائج تغيرات المناخ وارتفاع سطح البحر. وهذه البلدان تقوم، من جانبها، بوضع استراتيجيات لتعزيز قدرتها على التكيف وتحسين إدارتها لما تعرض له من مخاطر، كما أنها ترغب في التعاون مع المجتمع الدولي بشأن مسائل شتى، من قبيل المسائل المتصلة بتهيئة تحالفات استراتيجية من أجل التغلب على القيودات المتعلقة بمدى المساحة، وتعزيز القدرات، ووضع استراتيجيات تنافسية، والاضطلاع

بالتنويع، وتقليل الاتكال على واردات الطاقة، واستخدام تكنولوجيات المعلومات، والنهوض بالتعليم، وما إلى ذلك.

١٠٩ - وبلدان منطقة البحر الكاريبي تدرك أن ثمة ضرورة لتنسيق الجهود، وهي مستمرة في وضع آليات تنسيقية مناسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهذه البلدان على علم تام أيضا بأن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة جميع الأطراف على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وبالنسبة للبلد والمنطقة، تتمسك هذه البلدان بزيادة إشراك الجمهور في عملية اتخاذ القرار من خلال تنظيم مشاورات واسعة النطاق، وتهيئة تمثيل سليم لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية داخل الأجهزة المختصة. وعلى الصعيد الدولي، تواصل بلدان منطقة البحر الكاريبي تشجيع شركائها على الاستمرار في الالتزام بالتعهدات التي أعلنتها في ريو وبربادوس، والتي أعادت تأكيدها في مؤتمر قمة الألفية وفي مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ، وذلك في مجال مكافحة الفقر وحماية البيئة.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.